مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

الاستراتيجية التعدينية للمملكة في ظل رؤية 2030

المهندس عبد العزيز بن حمد العقيل

مستشار أول

مركز الخليج للأبحاث

الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث

استراتيجية المملكة العربية السعودية للتعدين في ظل رؤية ٢٠٣٠

تأتي الاستراتيجية التعدينية للمملكة امتدادًا لرؤية ٢٠٣٠ التي استشرفت فرص المستقبل، هادفة إلى الاستثمار الأمثل للثروات المعدنية الهائلة وترسيخ مكانة قطاع التعدين كركيزة ثالثة للتنمية الصناعية الوطنية، إلى جانب قطاعي النفط والبتروكيماويات، إذ تتمحور حول إجراء المسوح الجيولوجية واكتشاف الفرص الواعدة وتقديم الحوافز التي تستقطب المستثمرين المحليين والدوليين وتعزيز الثقة في هذا القطاع عبر مواءمة الأنظمة مع المعايير العالمية وتوسيع نطاق الفرص السوقية وتعزيز الشراكات الاستراتيجية. وتولي الاستراتيجية اهتمامًا خاصًا بتطوير سلاسل إمداد التعدين، لضمان أن تكون الموارد المعدنية السعودية رافدًا للصناعات المحلية وتعزيز تكاملها مع الأسواق العالمية.

وتحتضن أراضي المملكة العربية السعودية أكثر من ٤٥ معدنًا متنوعًا، وتشمل الذهب والزنك واليورانيوم وغيرها من المعادن الثمينة لتقدر إجمالي ثرواتها المعدنية بأكثر من ٩,٤ تريليونات ريال. ولاستثمار مواردها الثمينة، تتبنى المملكة رؤية شاملة لتطوير سلاسل القيمة المعدنية لتلبي الطلب المحلي وتوسع نطاق الوصول إلى الاسواق العالمية من خلال إجراء مسوح جيولوجية، وتحديد الفرص الاستثمارية بما يساعد على استقطاب الاستثمارات، وبناء صناعة تعدين متطورة تسهم في تنويع الاقتصاد وتوفير فرص العمل بجانب تعزيز مكانة المملكة في سلاسل الإمداد العالمية عبر الاستثمار في مزاياها التنافسية.

وقد واصلت المملكة صعودها التاريخي في مؤشرات الاستثمار التعديني العالمية للعام الثاني على التوالي، لتدخل قائمة الدول العشر الأوائل، وتصل إلى المركز الـ(١٠) عالميًا في مؤشر «جاذبية الاستثمار التعديني»، وذلك وفقاً لنتائج المسح السنوي لشركات التعدين لعام ٢٠٢٥ الصادر عن معهد فريزر الكندي، والذي يُعد من أبرز المراجع العالمية في تقييم بيئات الاستثمار التعديني، وتعتمد عليه كبرى المؤسسات المالية والشركات الدولية في توجيه قراراتها الاستثمارية.

وكشف التقرير عن قفزة نوعية للمملكة بواقع ١٣ مركزًا، وتحسن بنسبة ١٤,٣٪ خلال عام واحد فقط، لتصل إلى المرتبة العاشرة عالميًا بوصفها الدولة الآسيوية الوحيدة ضمن هذه القائمة الدولية لعام ٢٠٢٥، متوجةً بذلك مسيرة تحول استثنائية بدأت من المركز (١٠٤) في عام ٢٠١٣، ثم ارتقت إلى المركز (٢٣) في عام ٢٠٢٤، وصولًا إلى موقعها الحالي كإحدى أكثر الوجهات جاذبية للاستثمارات التعدينية في العالم.

> **تتبنى المملكة رؤية شاملة لتطوير سلاسل القيمة المعدنية لتلبي الطلب المحلي وتوسع نطاق الوصول إلى الاسواق العالمية من خلال إجراء مسوح جيولوجية**

ويستند هذا الاستحقاق العالمي إلى قفزات متوازنة في المؤشرات الفرعية لمسح عام ٢٠٢٥؛ حيث احتلت المملكة المركز الرابع عالميًا في مؤشر «السياسات والتشريعات»، محققةً ٩٤,٩٩ نقطة مقارنة بالمركز (٢٠) في العام السابق، بالتزامن مع تقدمها في مؤشر «الإمكانات الجيولوجية» إلى المركز (١٦) بدرجة تقييم بلغت ٧٣,٣٣ نقطة، صعوداً من المركز (٢٤)؛ ليؤكد هذا التكامل للعالم أجمع أن التنافسية الاستثمارية للمملكة ترتكز على دعامتين راسختين، هما «الموارد الجيولوجية الواعدة» و«المنظومة التشريعية»، وسياسات تنظيمية وإدارة تنفيذية تتسم بأعلى درجات الوضوح والكفاءة.

وعلى صعيد المعايير الفرعية التفصيلية للسياسات، حققت المملكة إنجازًا استثنائيًا بتصدرها المرتبة الأولى عالميًا في ثلاثة معايير؛ حيث جاءت في الصدارة في «وضوح لوائح النظام التعديني وكفاءة الإدارة التنفيذية» مسجلة قفزة هائلة بلغت ٥٥٨٪، مدفوعةً بتفعيل نظام الاستثمار التعديني الجديد ولائحته التنفيذية وإعادة هيكلة حوكمة القطاع بتركيز الوزارة على دورها التنظيمي والإشرافي، وإنشاء شركة «إسناد» كجهاز لضبط الرقابة والامتثال، وإصدار الرخص من خلال أتمتة الإجراءات عبر منصة «تعدين». كما جاءت المملكة في المرتبة الأولى عالميًا في مؤشر «الاتساق التنظيمي وعدم التعارض»؛ ثمرةً لجهود المواءمة والعمل التكاملي مع مختلف قطاعات الدولة المباشرة ومن خلال مركز الحكومة، إلى جانب تحقيقها المرتبة الأولى في «نظام الضريبة التعدينية»، بما يعزز ثقة المستثمرين الدوليين وتنافسية الكفاءة المالية للمشاريع.

وفي سياق متصل، حصدت المملكة المركز الثاني عالميًا في معيار «استقرار ووضوح التشريعات البيئية»، والمركز الثالث في معيار «التعامل مع مطالبات الأراضي وتنمية المجتمعات المحيطة»؛ وهو ما يعكس ثمرة الجهود المشتركة مع وزارة البيئة والمياه والزراعة، والإدارة التنفيذية الواضحة لمتطلبات المجتمعات المحلية المحيطة بمواقع التعدين. كما حققت المملكة قفزةً في معيار «جودة البنية التحتية» الذي يشمل الوصول إلى الطرق وتوافر الطاقة والاتصالات والمياه المعالجة، نتيجة ما حظي به القطاع خلال السنوات الماضية من دعم حكومي سخي لتوفير البنية التحتية اللازمة، وبالتزامن مع إطلاق «مبادرة تمكين البنية التحتية للتعدين» خلال النسخة الخامسة من مؤتمر التعدين الدولي التي عُقدت في يناير الماضي. وترافقت هذه المراكز المتقدمة مع تسجيل قفزات نوعية استثنائية تجاوزت (١٠٠٪) في معايير محورية

حققت المملكة إنجازًا استثنائيًا بتصدرها المرتبة الأولى عالميًا في ثلاثة معايير

أخرى؛ إذ حققت المملكة في معيار النظام العدلي تقدمًا بنسبة بلغت (٢١١٪)، وارتفعت في معيار «جودة قاعدة البيانات الجيولوجية» بنسبة (٢٠٣٪)؛ نتيجة إضافة المعلومات الكبيرة للمسح الجيولوجي، بما يرسخ بيئة استثمارية أكثر شفافية وموثوقية.

ولا شك إن دخول المملكة قائمة العشرة الأوائل عالميًا يعكس عمق إصلاحات رؤية المملكة ٢٠٣٠ في قطاع التعدين، ويؤكد نضج البيئة الاستثمارية واستدامتها لتلبية الطلب العالمي المتزايد على المعادن، ويعد محركًا للنمو الصناعي والاقتصادي عبر تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية التي تعزز استدامة وتنافسية قطاع التعدين بالمملكة.

وتمثل نتائج معهد فريزر شهادة دولية مستقلة على تسارع التحول في القطاع وتحسين تجربة المستثمر ميدانيًا عبر رفع مستوى الشفافية وتسريع الإجراءات وخفض مخاطر الاستكشاف، بما يعزز توطين سلاسل الإمداد وخلق فرص وظيفية نوعية، وتحقيق توازن للمجتمعات المحيطة في المناجم والبيئة.

ويُترجم التطوّر التنظيمي لبيئة الاستثمار التعديني إلى نتائج استثمارية ملموسة؛ حيث نجحت المملكة خلال عام ٢٠٢٥ في إصدار رخص استغلال لإنشاء مناجم بعدد ٦١ رخصة في عام ٢٠٢٥، باستثمارات بلغت ٤٤ مليار ريال سعودي (١١,٧٣ مليار دولار)، مقارنةً بـ ٢١ رخصة في عام ٢٠٢٤، مُسجلة نسبة نمو بلغت ٢٢١٪.

وعلى صعيد الشركات العاملة، ارتفع عدد شركات الاستكشاف النشطة من (٦) شركات في عام ٢٠٢٠ إلى (٢٢٦) شركة في عام ٢٠٢٤، أي بنمو يقارب (٣٨) ضعفاً، في حين ارتفع عدد رخص الاستكشاف النشطة إلى (١,١٠٨) رخص حتى نهاية عام ٢٠٢٥، مقارنةً بـ(٥٠٠) رخصة في عام ٢٠٢٠، بنمو بلغت نسبته (١٠٤٪). وانعكاساً لهذه المكانة المتقدمة والثقة المتنامية في بيئة الاستثمار التعديني بالمملكة، تواصل وزارة الصناعة والثروة المعدنية جهودها لجذب الاستثمارات وتسهيل رحلة المستثمر عبر طرح جولات المنافسة على رخص الاستكشاف التعديني، التي تشهد تصاعدًا ملحوظًا وإقبالًا دوليًا غير مسبوق من كبرى الشركات العالمية والتحالفات، من بينها «باريك جولد» و«إيفانهو إلكتريك» و«شاندونغجول» و«هانكوك بروسبكتينج» و«زيجين ماينج». وتتويجًا لهذه الجهود، طرحت الوزارة الجولة الحادية عشرة، معلنةً بدء المنافسة على رخص الكشف في ثمانية مواقع تعدينية بمناطق الرياض وحائل وعسير، وبمساحة إجمالية تبلغ ١,٨٧٨ كم²، تشمل خامات الذهب والفضة، والنحاس، والزنك والحديد.

يعكس دخول المملكة قائمة العشرة الأوائل عالميًا في قطاع التعدين عمق إصلاحات رؤية المملكة ٢٠٣٠

وفي سياق الدعم المالي لخفض مخاطر مراحل الاستكشاف الأولى، أشاد التقرير بـ»برنامج تمكين الاستكشاف التعديني» كأداة فاعلة لدعم المستكشفين، حيث خصصت المملكة ميزانية تبلغ ٦٨٥ مليون ريال للبرنامج خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠)، مستهدفة رخص الاستكشاف في سنواتها الخمس الأولى، مع اشتراط مشاركة الشركات لبياناتها الجيولوجية لتسريع تبادل المعرفة ورفع جودة القرار الاستثماري. يُذكر أن هذا التصنيف المتقدم والقفزة التاريخية يعكسا نجاح المملكة في المضي قدمًا نحو تحقيق مستهدفات رؤية ٢٠٣٠، بجعل قطاع التعدين الركيزة الثالثة للصناعة الوطنية؛ مما يرسخ مكانتها كوجهة استثمارية عالمية رائدة، وشريك دولي موثوق لتأمين سلاسل إمداد معادن المستقبل. وقد شمل المسح تقييم ٦٨ منطقة تعدينية ودولة حول العالم

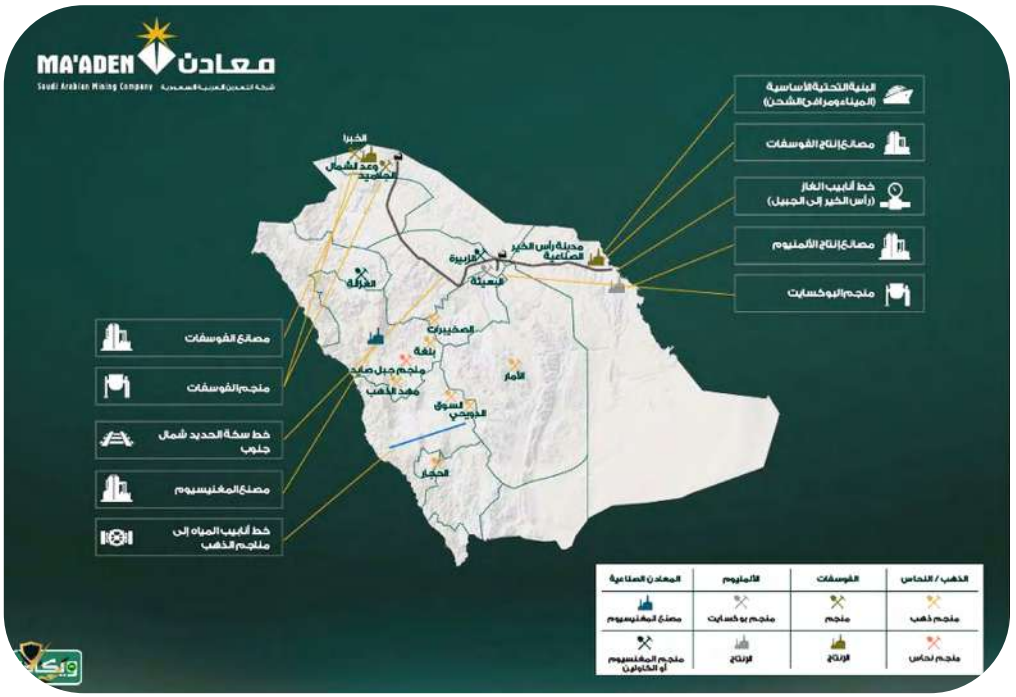

وقد ذكر وزير الصناعة والثروة المعدنية بندر بن إبراهيم الخريّف مؤخرًا إن التعدين يمثل الركيزة الثالثة للصناعات الوطنية ضمن مستهدفات رؤية ٢٠٣٠ . وأن تقديرات الثروة المعدنية في المملكة ارتفعت إلى ٢.٥ تريليون دولار، بزيادة ٩٠٪ منذ ٢٠١٨.وأشار إلى أن الصادرات غير النفطية السعودية بلغت ٦٢٠ مليار ريال، وشكّلت المنتجات التعدينية جزءًا

خصصت المملكة ميزانية تبلغ ٦٨٥ مليون ريال للبرنامج خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠)

مهمًا منها. وأوضح أن الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا الوسطى تمتلك ٣٣٪ من الاحتياطيات التعدينية العالمية، لكنها تسهم بـ٦٪ فقط من الإمدادات. ولفت إلى أن تطوير القطاع يتطلب بنية تحتية وتقنيات متقدمة وتمويلًا وقدرات بشرية، مشيرًا إلى أن المملكة تتطلع لتوسيع آفاق التعاون في هذا المجال وخصوصا المعادن النادرة والحرجة.

يعد صدور نظام الاستثمار التعديني الجديد خطوة تاريخية ونقلة نوعية في مسيرة القطاع، حيث يهدف إلى تعزيز ثقة المستثمرين ومواءمة الأنظمة مع المعايير العالمية. وشمل ذلك خفض معدل الضريبة من ٤٥٪ إلى ٢٠٪، مما أسهم في جعل القطاع أكثر جاذبية للاستثمار من خلال توسيع نطاق الفرص السوقية، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية. وتحديث اللوائح التنظيمية وتحسين الكفاءة التشغيلية، مما ساهم في خلق بيئة استثمارية محفزة وزيادة تنافسية في قطاع التعدين على المستوى العالمي تحقيقًا للأهداف الاستراتيجية والتي تتمثل في ما يلي: زيادة تاثير قطاع التعدين عل الناتج المحلي الإجمالي لتقليل الاعتماد على النفط والغاز، تقليص الواردات من خلال تعزيز القدرة الإنتاجية والتصنيعية، توليد إيرادات حكومية من خلال استثمارات التعدين والضرائب والصادرات وكذلك خلق وظائف جديدة عالية القيمة في قطاع التعدين مع التركيز على تطوير المهارات وتوظيف السعوديين.

> **تطوير قطاع التعدين يتطلب بنية تحتية وتقنيات متقدمة وتمويلًا وقدرات بشرية**

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64